

Distr.: General
17 June 2011
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١ التي تلقيتها من نائب الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، كلاوديو بيسونيرو، والتي يحيل بها التقرير المتعلق بالتقدم المحرز في مجال عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان عن الفترة من ١ شباط/فبراير حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ (انظر المرفق). وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون



المرفق

رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من نائب الأمين
العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

[الأصل: بالإنكليزية]

وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٩٤٣ (٢٠١٠)، أرفق طيه تقريراً
عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان يغطي الفترة من شباط/فبراير
٢٠١١ حتى نيسان/أبريل ٢٠١١ (انظر الضميمة). وأرجو ممتنا إطلاع مجلس الأمن على
هذا التقرير.

(توقيع) كلاوديو بيسونيرو

التقرير الفصلي المقدم إلى مجلس الأمن عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية

[الأصل: بالإنكليزية]

مقدمة

١ - وفقاً لما يقتضيه قراراً مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٩٤٣ (٢٠١٠) بإبلاغ الأمم المتحدة عن التقدم الذي تحرزه بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، يغطي هذا التقرير الفترة من ١ شباط/فبراير حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١. وفي ٤ آذار/مارس ٢٠١١، بلغ مجموع قوام القوة الدولية ٢٠٣ ١٣٢ أفراد من ٢٨ دولة من الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي و ٢٠ دولة من الدول غير الأعضاء فيها. وتدعو منظمة حلف شمال الأطلسي والقوة الدولية للمساعدة الأمنية دولاً أعضاء إضافية في الأمم المتحدة إلى دعم هذه البعثة الصادر بها تكليف من الأمم المتحدة وذلك من خلال توفير مدربين ومرشدين لقوات الأمن الوطني الأفغانية، وتقديم المزيد من الدعم إلى قطاعي الحوكمة والتنمية المدنيين.

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة الدولية مساعدة حكومة أفغانستان وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن ١ شباط/فبراير حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، بلغ مجموع الخسائر البشرية في صفوف القوة الدولية ٤٢٢ ١ فرداً، منهم ١٠٦ قُتلوا أثناء العمليات الحربية، و ١٠٤٧ جُرحوا أثناء العمليات الحربية، بالإضافة إلى ١٧ حالة وفاة غير متصلة بالمعارك.

٣ - وكان الخطاب الذي ألقاه الرئيس كرزاي يوم ٢٢ آذار/مارس في كابل بمناسبة عيد النيروز مناسبة هامة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، حيث أعلن رسمياً في هذا الخطاب الشريحة الأولى من المقاطعات والمناطق التي ستبدأ عملية الانتقال إلى قيادة أفغانية للأمن في تموز/يوليه ٢٠١١. ويشكل إعلان هذه الخطوة هامة نحو تولي الشعب الأفغاني مسؤولية الأمن في بلده. وخلال فصل الشتاء، استمرّ إضعاف شبكات التمرد وذلك بفضل الوتيرة العالية لعمليات القوة الدولية وقوات الأمن الوطني الأفغانية، وتوسع نطاق برنامج الشرطة المحلية الأفغانية بقيادة وزارة الداخلية. ويُتوقع أن يعقب الانخفاض الطفيف في أعمال العنف الذي شهدته الفترة المشمولة بهذا التقرير ربيعٌ وصيفٌ حافلان إذ يُرجَّح أن يحاول المتمردون الاستيلاء على المزيد من الأراضي وتقويض ما تحقق حتى الآن من شعور عام بتحسّن الوضع

الأمني. وستشكّل الأشهر الستة المقبلة فترة حرجة على الأرجح بالنسبة للحملة التي تضطلع بها القوة الدولية للمساعدة الأمنية لترسيخ التحوّل في الزخم، والعمل على نحو متزايد لكفالة ألا تكون هناك رجعة عن ما تحقّق من مكاسب في مجالات رئيسية، ودعم غمق قوات الأمن الوطني الأفغانية وتأهيلها المهني للسماح بانتقال المسؤوليات الأمنية إلى القوات الأفغانية. ومما تجدر الإشارة إليه خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير النقاط التالية:

(أ) في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١١، أقرت لجنة الأمن القومي الأفغانية زيادة في قوام قوات الأمن الوطني الأفغانية. ومن المقرر أن يجتمع المجلس المشترك لرصد التنسيق في تموز/يوليه ٢٠١١ للتباحث بشأن القوام النهائي لقوات الأمن الوطني الأفغانية لعام ٢٠١٢ والبتّ في هذا الأمر؛

(ب) في ١٥ آذار/مارس، أقرت حكومة أفغانستان استراتيجية الفترة الانتقالية لشركات الأمن الخاصة لإتاحة استمرار استخدام شركات الأمن الخاصة لحماية البعثات الدبلوماسية والقواعد والقوافل التابعة للقوة الدولية والمشاريع الإنمائية لفترة من الزمن. وبعد تأخير طويل، جرى إقرار وتوقيع ترجمة مقبولة للاستراتيجية إلى اللغة الدارية، مما أتاح أخيراً سريان هذه الاستراتيجية؛

(ج) عقب بيان صحفي أدلى به الرئيس كرزاي في ٢٤ آذار/مارس وأدان فيه حادث حرق القرآن في الولايات المتحدة الأمريكية يوم ٢٠ آذار/مارس ٢٠١١، الذي ساهمت في زيادة تأجيج التغطية الإعلامية الإيرانية لهذا الحادث في ٣١ آذار/مارس، شهدت مدينتي مزار شريف وقندهار مظاهرات حاشدة في ١ و ٢ نيسان/أبريل على التوالي. وأسفرت المظاهرات عن خسارة مفاجئة لأرواح ما لا يقل عن ١٨ شخصاً، بينهم ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة الدوليين وأربعة من حراس الأمن الدوليين التابعين للأمم المتحدة قتلوا في مزار شريف؛

(د) في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١، أقرت وزارة الداخلية الأفغانية خطة الشرطة الوطنية. وهذه الخطة، التي وُضعت وفقاً لتوجيهات التخطيط الاستراتيجي الصادرة عن الوزارة واستراتيجية الشرطة الوطنية الأفغانية، تمثل منعطفاً هاماً بالنسبة إلى الشرطة الوطنية الأفغانية وتتضمن التوجيهات اللازمة في مجال التخطيط للتصدي للتحديات الحالية والمستقبلية التي تعترض تحقيق الاستقرار وإنفاذ القانون والنظام المدني؛

(هـ) خلال الاجتماع الوزاري الذي عُقد في برلين يومي ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، اتفق وزراء خارجية منظمة حلف شمال الأطلسي على مجموعة من الأنشطة والبرامج الأولية لتعزيز الشراكة الدائمة بين المنظمة وأفغانستان. وأفاد الأمين العام لمنظمة

حلف شمال الأطلسي أن هذه الشراكة تشكّل الإطار الذي تعمل المنظمة ضمنه على بناء التزاماتها الطويلة الأجل إزاء أفغانستان، وهي التزامات يستمر تنفيذها إلى ما بعد انتهاء الدور القتالي للقوة الدولية للمساعدة الأمنية.

الحالة الأمنية

٤ - ترسّخت، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، المكاسب الأمنية الكبيرة التي تحققت أثناء الفصلين الثالث والرابع من عام ٢٠١٠. وظلت العمليات التي نفذتها قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوة الدولية خلال فصل الشتاء تفرض ضغوطاً على شبكات المتمردين خلال تلك الفترة التي عادة ما يستغلها المتمرّدون لاستعادة قواهم والاستعداد لموسم القتال في ربيع العام المقبل. وعموماً، شهد الوضع الأمني تحسناً، كما ازدادت القيود على حرية المتمردين في التنقل واستمر تدهور قدراتهم اللوجستية والقيادية. وظلت قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية متواجدة في المناطق التي تم تطهيرها من المتمردين. وساعد نجاح عمليات تحقيق الاستقرار في القرى، كذلك التي تضطلع بها الشرطة المحلية الأفغانية التي تعمل على إعادة مسؤولية حفظ الأمن على مستوى القرى إلى السكان، في فرض ضغوط إضافية على حركة التمرد. كما اتسمت الفترة المشمولة بهذا التقرير بأنها شهدت العثور على أعداد كبيرة من مخابئ الأسلحة والمخدرات التي قد يكون لها تأثير على بداية موسم القتال في ربيع عام ٢٠١١ المتوقع بعد انتهاء موسم حصاد الخشخاش.

٥ - ولا تزال البيئة الأمنية الأفغانية معقدة، حيث أن حركة التمرد فيها تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف. ونظراً للظروف الميدانية، اضطر المتمرّدون إلى التركيز بشكل متزايد على أهداف أسهل (المسؤولون في حكومة أفغانستان وقوات الأمن الوطني الأفغانية في الأوقات التي يكونون فيها خارج إطار العمليات) وإلى تجنب الاتصال المباشر بأفراد قوات الأمن الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية الذين تم نشرهم. وكما ذكر سابقاً، لا يزال هناك العديد من العوامل الإقليمية والمحلية التي تؤدي إلى استمرار التمرد وتعرق التنفيذ الفعال لعمليات مكافحة التمرد. وما دام المتمرّدون قادرين على اللجوء إلى ملاذات آمنة خارجية والاستفادة من شبكات الدعم، فإنهم يحتفظون بقدر من حرية التنقل، لا سيما في المناطق الريفية التي يقل فيها وجود قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية. ولا يزال الهدف الاستراتيجي لحركة التمرد كما هو: الاستمرار من أجل البقاء بدلاً لحكومة كابل وإلحاق خسائر كبيرة بالقوة الدولية للمساعدة الأمنية من أجل تقويض التأييد الدولي للبعثة وإرغام القوات الأجنبية على الانسحاب من أفغانستان قبل انتهاء البعثة.

ولا تزال الأجهزة المتفجرة المرتجلة تشكل أكبر تهديد تواجهه القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات الأمن الوطني الأفغانية وحكومة أفغانستان والمدنيين الأفغان.

٦ - وعلى الصعيد الإقليمي، يمكن وصف الحالة الأمنية على النحو التالي:

(أ) القيادة الإقليمية للعاصمة: ظل الوضع الأمني في مدينة ومقاطعة كابل مستقراً خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وذلك رغم وقوع هجمات عرضية للمتمردين استقطبت اهتمام وسائط الإعلام، دون أن تغير الحالة الأمنية؛

(ب) القيادة الإقليمية الشمالية: اضطر المتمرّدون، بسبب العمليات الأمنية التي نُفذت في إطار من الشراكة الكاملة بين قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، إلى الانتقال إلى مناطق تتواجد فيها أعداد أقل من أفراد القوة الدولية. وعلى الرغم من وقوع عدد قليل من الحوادث الأمنية التي نفذها المتمرّدون، لا تزال الحالة الأمنية مستقرة عموماً؛

(ج) القيادة الإقليمية الغربية: ظلت الحالة الأمنية مستقرة مع استمرار عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات الأمن الوطني الأفغانية التي حافظت على حرية التنقل في جميع أنحاء المنطقة للقوات الصديقة والسكان المحليين على حد سواء. وأجبرت العمليات الجارية في القيادة الإقليمية الجنوبية الغربية المتمردين على الخروج من ملاذاتهم الآمنة التقليدية في سانجين وكاجاكي. وعبر بعض المتمردين إلى القيادة الإقليمية الغربية، مما تسبب في زيادة طفيفة في النشاط الحركي؛

(د) القيادة الإقليمية الجنوبية: أدّت العمليات الأمنية الكبيرة التي نُفذت خلال عام ٢٠١٠ في مدينة قندهار ومحيطها إلى تحسن الحالة الأمنية بشكل ملحوظ. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تجلّت زيادة قدرات قوات الأمن الوطني الأفغانية بنجاحها في الحفاظ على التحسّن الذي شهدته الحالة الأمنية، وذلك على الرغم من وقوع حوادث أمنية عرضية تسبّب بها المتمرّدون مثل مقتل رئيس شرطة المقاطعة وفرار سجناء من سجن سارابوفا في نيسان/أبريل ٢٠١١. وبتوسيع الدائرة الأمنية المحيطة بمدينة قندهار غرباً نحو كَشْكَر غار في القيادة الإقليمية الجنوبية الغربية، ستمكن القوة الدولية وقوات الأمن الوطني الأفغانية من السيطرة على معقل طالبان التقليدي؛

(هـ) القيادة الإقليمية الجنوبية الغربية: نجحت قوات الأمن الوطني الأفغانية بالتعاون مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية في تطهير وسط مقاطعة هلمند، مما مهّد الطريق للاضطلاع بعمليات تطهير المعازل المتبقية للمتمردين في شمال مقاطعة هلمند (منطقة كاجاكي). وتمكّنت قوات العمليات الخاصة التابعة لقوات الأمن الوطني الأفغانية والقوة

الدولية للمساعدة الأمنية من السيطرة بفعالية على القواعد اللوجستية للمتمردين في جنوب مقاطعة هلمند؛

(و) القيادة الإقليمية الشرقية: لا يزال الجزء الشرقي من أفغانستان، الذي يحد المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية لباكستان، منطقة هامة بالنسبة للمتمردين تربط بين معاقل التمرد الخارجية ومدينة كابل. وواصلت قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية منع الوصول إلى الملاذات الآمنة وطرق الإمداد التقليدية للمتمردين مما أجبرهم تدريجياً على إعادة توجيه جهودهم نحو إعادة بناء هذه الأجزاء الأساسية من حملتهم. وتحسن تنسيق الأنشطة المتعلقة بالأمن بين القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات الأمن الوطنية الأفغانية والجيش الباكستاني بشكل ملحوظ.

قوات الأمن الوطني الأفغانية

٧ - تشكل زيادة عدد أفراد قوات الأمن الوطني الأفغانية وتأهيلها مهنيًا أولوية استراتيجية لتنفيذ عملية انتقال لا رجعة فيها وتحقيق تقدم مستدام في أفغانستان. وتستمر تنمية قدرات قوات الأمن الوطني الأفغانية في مجال التدريب من خلال برامج تدريبية مختلفة. وتتوفر الأعداد المطلوبة من المدربين والمستشارين من الائتلاف، يمكن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقديم المزيد من الدعم والتأهيل المهني إلى قوات الأمن الوطني الأفغانية. وسيتمثل أحد التحديات الرئيسية أمام دعم حملة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في توفير الموارد لها بحسب الاحتياجات بينما تجري عملية الانتقال في عدد متنامٍ من المقاطعات.

٨ - وعلى الرغم من النقص القائم في عدد المدربين، أحرزت حكومة أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية تقدماً كبيراً في تدريب وتجهيز ودعم الشرطة الوطنية الأفغانية والجيش الوطني الأفغاني. وتحققت عائدات كبيرة من الاستثمارات في تنمية المهارات القيادية ومحو الأمية وتعزيز المؤسسات. وساهمت برامج التدريب الإلزامية لمحو الأمية في الوفاء بشروط مسبقة ضرورية للتأهيل المهني لأفراد قوات الأمن الوطني الأفغانية. وفي أي يوم، هناك أكثر من ٧٠ ٠٠٠ فردٍ مسجل في برامج محو الأمية التي قد التحق بها ٨١ ٨٥٣ فرداً وأكملوا بعض مستوياتها. ويجري إنشاء مراكز تدريب جديدة للجيش والشرطة. وازدادت رواتب أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية بنسبة ٦٥ في المائة للمساعدة في الحد من العوامل التي قد تحفز على الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحسن إجراءات الدفع باستخدام التحويل الإلكتروني للأموال قد قلل أيضاً من احتمالات الفساد. وتنفذ بعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان برنامج "أفغانستان أولاً" لبناء الاكتفاء الذاتي في

أفغانستان باستخدام متعهدين محليين لتزويد قوات الأمن الوطني الأفغانية بالمعدات والبنية التحتية.

٩ - وللتصدي للتحديات وأوجه القصور المتبقية في إطار قوات الأمن الوطني الأفغانية، ستركز وزارة الدفاع ووزارة الداخلية بشكل أساسي على تحقيق الأهداف التالية لعام ٢٠١١:

(أ) تقديم الدعم إلى التشكيلات التي تم نشرها وتوفير القوات التمكينية اللازمة لها؛

(ب) الانتهاء من إنشاء قيادة القوات الميدانية التشغيلية للجيش الوطني الأفغاني؛

(ج) مواصلة تنفيذ برامج تنمية المهارات القيادية؛

(د) الحد من تناقص عدد أفراد قوات الأمن الوطني الأفغانية وزيادة نسبة الاحتفاظ بهم وإضفاء الطابع المهني على هذه المنظمة؛

(هـ) تحسين التقدم اللوجستي لقوات الأمن الوطني الأفغانية من خلال تعزيز مساءلة الأفرقة اللوجستية عن التجهيزات وتعزيز تأهيلهم المهني.

الجيش الوطني الأفغاني

١٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد قوام الجيش الوطني الأفغاني ليتجاوز ١٦٤ ٠٠٠ فردٍ من بينهم ٢٥ ٠٠٠ جندي وضابط كُلفوا بالمشاركة في برامج تدريب مختلفة.

١١ - ولا يزال الجيش الوطني الأفغاني المنظمة الأكثر تمتعاً بالقدرات في إطار قوات الأمن الوطني الأفغانية، وهو يعمل بشكل مستقل أكثر فأكثر ويقود العمليات المشتركة. غير أن معدلات تناقص عدد أفراد لا تزال مرتفعة وهي تتجاوز الهدف الشهري التي حددته وزارة الدفاع. وستستلزم المعدلات الحالية لتناقص عدد أفراد هذا الجيش زيادة معدلات التجنيد لكفالة تحقيق الهدف المتوخى البالغ ٦٠٠ ١٧١ فردٍ بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وتهدف البرامج التي باشرت بها السلطات الأفغانية بالتعاون مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى التخفيف من تناقص عدد الأفراد. وتشمل هذه الاستراتيجيات زيادة المزايا التي يحظى بها أفراد الجيش الوطني الأفغاني في المناطق التي تكثر فيها المخاطر وترتفع فيها نسبة تناقص أعداد الأفراد. وقد بدأ الجيش الوطني الأفغاني أيضاً بالحد من احتلال التوازن بين القادة والجنود من خلال تسريع وتيرة زيادة عدد الضباط وضباط الصف. ونظراً للتطور الحالي، يُتوقع سد أوجه النقص في أعداد الضباط وضباط الصف في أواخر عام ٢٠١٢.

١٢ - وتشهد فعالية قوات الجيش الوطني الأفغاني تحسناً مستمراً حيث أن أكثر من ٧٠ في المائة من جميع الكتائب تُصنّف الآن إما أنها "فعالة متى عملت مع خبراء استشاريين" أو "فعالة متى قدمت لها المساعدة"، وثمة كتيبة مصنّفة ككتيبة مستقلة. وتم إنشاء قيادة للقوات البرية، وهي قيد التطوير. وتستمر تنمية القدرات التدريبية في جميع أنحاء البلد، كما ازداد مستوى تدريب الجيش عموماً. وتوفد إلى الميدان وحدات للدعم القتالي والدعم الخدمي للقتال، كما يجري إنشاء فرع طبي، ويزداد التركيز على إنشاء نظام للوجستيات، ومن أصل ١٢ مدرسة فرعية لإعداد الجيش فإن ١١ مدرسة قد فتحت أبوابها حالياً. وبالإضافة إلى ذلك، يزداد عدد المدربين الأفغان، ويتمثل الهدف المتوخى في الوصول بنسبتهم إلى ٨٠ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١١.

القوات الجوية الأفغانية

١٣ - تواصل القوات الجوية الأفغانية تحقيق تقدم مطرد في زيادة قدراتها. ويُسجّل معدل تناقص الأفراد مستوى مقبولاً يسمح بالحفاظ على المهارات المهنية والتقنية. ولم يتغير أسطول القوات الجوية الأفغانية الذي ورد في تقارير سابقة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وبنهاية شهر آذار/مارس ٢٠١١، كان قوام أفراد القوات الجوية الأفغانية يتجاوز ٧٠٠ ٤ فرد. ويمثل هذا زيادة قدرها ٦٠٠ فرد تقريباً مقارنة مع شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وتستمر بعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان والقيادة الانتقالية الأمنية المشتركة لأفغانستان وشركاؤهما الأفغان في استغلال الفرص لزيادة قوام القوات الجوية الأفغانية ليصل إلى القوام المقترح بلوغه بنهاية عام ٢٠١٦ والبالغ ٨٠١٧ فرداً. ويشكل تدني مستويات التعليم الأساسي وعدم توافر الشروط المتصلة باللغة الإنكليزية عاملين رئيسيين يحدان من نمو برامج تدريب الطيارين في القوات الجوية الأفغانية وتطوير هذه البرامج، كما يحدان من مدى توافر التخصصات المتقدمة تقنياً اللازمة لصيانة الطائرات ودعم المطارات.

١٤ - وشملت عمليات القوات الجوية الأفغانية مجموعة من المهام مثل الإنقاذ والنقل والقدرة على التنقل في ميدان المعارك وإجلاء المصابين. وشكّل سرب النقل الجوي الرئاسي الذي تمكن من نقل إحدى الشخصيات الهامة مستعيناً بطاقم أفغاني بالكامل للمرة الأولى إضافة جديدة للقوات الجوية الأفغانية. وفي مطار شينداند في مقاطعة هيرات، يجري تنفيذ مشاريع بناء لكفالة أن يصبح هذا المطار قاعدة التدريب للقوات الجوية الأفغانية في المستقبل. وبإنهاء الدفعة الأولى من الطلاب بعض برامج التدريب، بدأت برامج التدريب تُنفذ بالتوازي مع إنشاء القاعدة. وتستمر أعمال البناء في قواعد أخرى تابعة للقوات الجوية الأفغانية،

وسيكون بناء منشآت مطار كابل الدولي أول المشاريع المنجزة. وحققت مدرسة تأهيل الطيارين القادرين على قيادة طائرات الهليكوبتر من طراز MI-17 إنجازاً هاماً مع تخرج أول طيار مدرّب محلياً على قيادة طائرة من هذا الطراز في نيسان/أبريل ٢٠١١. وتستقبل المدرسة أيضاً مرشحين أفغان لوضع وتدريس البرامج الأكاديمية.

الشرطة الوطنية الأفغانية

١٥ - ازداد قوام الشرطة الوطنية الأفغانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بحوالي ٩ ٠٠٠ فرد، فنما عدد أفرادها إلى نحو ١٢٦ ٠٠٠ فرد. وبوجه عام، واصلت الشرطة الوطنية الأفغانية إحراز تقدم باتجاه تحقيق هدفها المتمثل في الوصول بقوامها إلى ١٣٤ ٠٠٠ فرد بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، مع وجود ٨ ٣٠٠ شرطي ملتحقين ببرامج تدريب مختلفة.

١٦ - وأنظمة التدريب للشرطة الوطنية الأفغانية آخذة في التحسّن، حيث أصبحت قدرة التدريب حالياً حوالي ١٣ ٠٠٠ فرصة تدريب، ويتوقع زيادتها إلى ١٩ ٠٠٠ فرصة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وما تزال البعثة التدريبية التابعة لمنظمة حلف الأطلسي في أفغانستان تعمل على تطوير مواقع للتدريب من أجل زيادة حجم الشرطة الوطنية الأفغانية، وتطوير القدرة على ترسيخ الأهلية المهنية لقوة الشرطة.

١٧ - وتشهد فعالية قوات الشرطة الوطنية الأفغانية تحسناً مستمراً، وتصنّف نسبة تتجاوز ٧٨ في المائة من عناصرها إما ”فعالة متى عملت مع خبراء استشاريين“ أو ”فعالة متى قُدمت لها المساعدة“ مقارنة مع نسبة ٦٩ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

١٨ - ولا تزال معدلات التناقص في أعداد الأفراد تشكل تحدياً لشرطة الحدود الأفغانية والشرطة الوطنية الأفغانية لحفظ النظام المدني. ولكن يجدر بالملاحظة أن معدلات تناقص أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية لحفظ النظام المدني قد انخفضت بشكل كبير منذ شباط/فبراير ٢٠١٠. وهكذا لم يقتصر الأمر على انعكاس التوجه السلبي المبلّغ عنه سابقاً لقوة الشرطة الوطنية الأفغانية لحفظ النظام المدني ولكنها شهدت أيضاً توسعاً كبيراً في أعداد الأفراد، حيث تنتشر قوة قوامها ٩ ٣٤٨ فرداً في أربعة ألوية، بينما هناك ٣ ٣٠٣ أفراد إضافيين قيد التدريب، مقارنة مع أقل من ٤ ٠٠٠ فرد في الربع الثاني من عام ٢٠١٠.

القدرات المؤسسية

١٩ - واصلت وزارة الداخلية ووزارة الدفاع تحقيق التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث استحدثتا عددا من الإصلاحات يتوقع أن تشجع الترقية المبنية على الأهلية عبر جميع الرتب وتزيد دعم الأهلية المهنية للقوات.

(أ) في ٥ شباط/فبراير ٢٠١١، أقر مجلس التنمية المهنية المشكل حديثاً برنامجين هما "أساسيات شرطي الدوريات" (وهو برنامج تدريب موحد للشرطة الوطنية الأفغانية مدته ستة أسابيع) وبرنامج "تدريب المدربين"، الذي يهدف إلى تأهيل ٥٠٠ مدرب أفغاني في الشرطة الوطنية الأفغانية بحلول تموز/يوليه ٢٠١١ وتأهيل ٩٠٠ آخرين بحلول نهاية العام نفسه. ويتألف المجلس من رؤساء مركز تدريب الشرطة الوطنية الأفغانية، وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، وفريق مشاريع الشرطة الألمانية، والبعثة التدريبية التابعة لمنظمة حلف الأطلسي في أفغانستان. وهذه هي المرة الأولى التي تصدر فيها هذه الهيئات الأربع توجيهات باعتماد برنامج تدريب كمعيار وطني لدورة؛

(ب) علاوة على ذلك، استضافت وزارة الداخلية في ٥ آذار/مارس ٢٠١١، حفل التوقيع مع السفيرين التركي والياباني والبعثة التدريبية التابعة لمنظمة حلف الأطلسي في أفغانستان، وذلك فيما يتعلق بمدرسة سيفاس لمرشحي ضباط الشرطة في تركيا. وستستضيف تركيا في كل مرة ٥٠٠ مرشح من رجال الشرطة الأفغانية يتلقون تدريباً ممّوله الولايات المتحدة واليابان.

شركات الأمن الخاصة

٢٠ - ستسمح الموافقة على استراتيجية الفترة الانتقالية لشركات الأمن الخاصة في ١٥ آذار/مارس ٢٠١١ باستمرار استخدام شركات الأمن الخاصة لمدة سنة واحدة بينما يتم في نفس الوقت تطوير إمكانيات وقدرات قوة الحماية العامة الأفغانية الحالية التي تديرها وزارة الداخلية. وخلال سنة واحدة، ستبدأ القوة الدولية للمساعدة الأمنية بنقل مسؤوليات أمن قوافلها وقواعدها إلى قوة الحماية العامة الأفغانية، شأنها في ذلك شأن وكالات التنمية التي تستعين بشركات الأمن الخاصة للحصول على الخدمات الأمنية. أما الكيانات الدبلوماسية، فستبقى مخولة كلياً باستخدام شركات الأمن الخاصة لحماية موظفيها ومرافقها وفقاً لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١.

٢١ - وتساعد القوة الدولية للمساعدة الأمنية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في نمو وتطوير قوة الحماية العامة الأفغانية، وخلال الفترة الانتقالية ستقوم

شركات الأمن الخاصة فعلياً بتدريب أفراد قوة الحماية العامة الأفغانية، مما سيؤدي بالتالي إلى تسريع نموها. وتبقى القوة الدولية للمساعدة الأمنية على موفقتها الاستباقي في إشراك الزعماء الرئيسيين وجهود التخطيط من أجل دعم السلطات الأفغانية في تقييم التأثيرات المرتبطة بتطبيق المرسوم الرئاسي رقم ٦٢ وتخفيف هذه التأثيرات.

الشرطة الأفغانية المحلية

٢٢ - يُحرز برنامج الشرطة الأفغانية المحلية الذي تقوده وزارة الداخلية تقدماً تدريجياً، ويجري تأسيس مواقع جديدة للشرطة الأفغانية المحلية. واعتباراً من ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١١، جرى تقييم ٣٧ موقعاً للشرطة الأفغانية المحلية واعتبارها جاهزة للعمل، والمواقع المتبقية المخطط لها والبالغ عددها ٤٠ موقعاً مؤهلة لأن تزود بالأفراد وللتحقق من جاهزيتها، وبهذا يصل مجموع عدد أفراد الشرطة الأفغانية المحلية إلى ٣١٠ ٥ أفراد. أما القوام المأذون به للشرطة الأفغانية المحلية والبالغ ١٠ ٠٠٠ فرد، فمن المتوقع أن ينمو إلى ٣٠ ٠٠٠ فرد، ولكن ذلك لا يزال ينتظر الموافقة على الميزانية اللازمة. ولا تزال القوة الدولية للمساعدة الأمنية تساعد وزير الداخلية في إجراء برنامج تدريب للشرطة الأفغانية المحلية مدته ثلاثة أسابيع.

٢٣ - وتبقى بعض التحديات قائمة فيما يتعلق بتوزيع المعدات والزي الرسمي والمرتبات على أفراد الشرطة الأفغانية المحلية. وقد جرت معالجة هذه القضية من قبل وزارة الداخلية بمساعدة من القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وهما الآن تعملان معاً لصقل الخطط اللوجستية. وستستخدم الأموال المقدمة من الولايات المتحدة لتخفيف حدة المشكلات، حتى يجري تصحيح حزم مستحقات الاستخدام النهائية، ويصبح من الممكن تمويل مواقع الشرطة الأفغانية المحلية من خلال القنوات العادية لوزارة الداخلية باستخدام صندوق الولايات المتحدة لقوات الأمن الأفغانية.

الخسائر البشرية في صفوف المدنيين

٢٤ - ازداد العدد الإجمالي للحوادث التي نتجت عنها خسائر بشرية في صفوف المدنيين بمقدار ٨,٧ في المائة مقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠١٠، مع توجه للزيادة مقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ولكن في نفس الوقت تناقص عدد الخسائر البشرية التي سببتها قوة المساعدة الأمنية الدولية في صفوف المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير بمقدار ١٥ في المائة مقارنة مع الفترة السابقة، بينما ازدادت الخسائر البشرية التي سببها المتمردون في صفوف المدنيين بنسبة ١٤ في المائة. وأصبح المتمردون الآن مسؤولين عن حوالي ٨٥ في المائة

من حالات قتل أو جرح المدنيين. وتستمر القوة الدولية للمساعدة الأمنية في جهودها الشاملة لتقليل حالات الخسائر البشرية في صفوف المدنيين إلى أقل حد ممكن.

مكافحة المخدرات

٢٥ - واصلت حكومة أفغانستان وقوات الأمن الأفغانية الاضطلاع بجهود مكافحة المخدرات. وفي الأشهر القليلة الماضية، قامت حكومة أفغانستان بتنفيذ برنامج حملات القضاء على المخدرات التي يقودها حكام المقاطعات في جميع أنحاء البلاد، وذلك مع الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية اللذين قاما بتوفير الأمن للعناصر التي تنفذ الحملات. وقد قضت تلك الحملات على مساحات واسعة من نبات الخشخاش، ولكن ذلك لا يمثل سوى نسبة صغيرة من مجمل زراعة الخشخاش. ولذا كان تأثير الحملات محدوداً في تقليص حجم زراعة الخشخاش. وكما جاء في تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، فمن المتوقع أن يزداد إنتاج الأفيون ما لم يتعرض محصول الخشخاش لآفة زراعية كالتى أصابته في عام ٢٠١٠.

٢٦ - وزادت قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية من العمليات الأمنية، بما فيها تفتيش المخابئ في أوائل عام ٢٠١١، ونتج عن عمليات مكافحة المخدرات التي قامت بها حكومة أفغانستان بدعم من القوة الدولية للمساعدة الأمنية عمليات ضبط وإتلاف للمخدرات بأعداد أكبر من عهدها في السنوات الماضية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرت عمليات ضبط كثيرة للمخدرات، نتج عنها إتلاف أطنان من الأفيون والماريجوانا والهروين. وكان أحد الأمثلة الكثيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير عملية ضبط كبيرة للماريجوانا في جنوب أفغانستان حيث تم اكتشاف حوالي ٣ ٥٠٠ كيلوغرام منها في عملية واحدة كانت الأكبر من نوعها خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. ولأن قوات الأمن أصبحت الآن تسيطر على مناطق كانت في السابق ملاذاً آمناً في مقاطعات مثل هلمند وقندهار، فقد تتعرض تجارة الأفيون لضغوط أقوى مما كان الأمر عليه في أي سنة أخرى، حتى لو بقي إنتاج الخشخاش مرتفعاً.

٢٧ - ومن خلال الجهود التي تبذلها أفرقة إعادة إعمار المقاطعات، تواصل منظمة حلف شمال الأطلسي والقوة الدولية للمساعدة الأمنية سعيهما لتنمية محاصيل بديلة ودعمها كي يتوفر لمزارعي الخشخاش خيار استبدال الخشخاش بمحصول مشروع لضمان دخلهم. وتشمل مبادرات المحاصيل البديلة القمح والرمان والزعفران. وقد اكتسبت تلك المبادرات زخماً في مناطق معينة ولكنها لم تؤثر بشكل كبير على الإنتاج العام للخشخاش.

٢٨ - وستظل تجارة المخدرات في أفغانستان تشكل تحدياً كبيراً يهدد الاستقرار على المدى البعيد. وما يزال متمردو الطالبان يعتمدون على أموال تجارة المخدرات كمصدر أساسي للدخل. ورغم ذلك، ومع بسط القوات الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية بشكل متزايد على المناطق الحرجة فقد تجد حركة التمرد صعوبة أكبر في الحصول على تمويل أو في السيطرة على تجارة الخشخاش خلال عام ٢٠١١. وإن الدعم الذي تقدمه القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى الجهود الأفغانية لمكافحة كل من العرض والطلب على المخدرات، قد يقلل بمرور الوقت من التأثيرات السلبية لذلك النشاط غير المشروع.

الحوكمة

٢٩ - بفضل قيادة الرئيس كرزاي وغيره من المسؤولين المنتخبين الأفغان، يستمر تحسن قدرات الحوكمة في أفغانستان، حتى في الوقت الذي تواجه فيه عدداً من القضايا الصعبة واستمراراً للعنف. والإعلان الذي جرى تناوله سابقاً عن الشريحة الأولى التي ستبدأ عملية الانتقال سيعقبه المؤتمر المتعلق بعملية الانتقال الذي تقوده أفغانستان والذي يُتوقع انعقاده في كابل من ١٥ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وذلك لاستعراض مشروع خطط التنفيذ للشريحة ١، ومشروع خطط العمل للشريحة ٢. وبالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان، قامت القوة الدولية للمساعدة الأمنية بالتخطيط لعملية الانتقال، وستواصل تحضيراً للمؤتمر المقبل، تناول العوامل الرئيسية التي تدعم عملية انتقال نهائية تمتلك مقومات الحفاظ على بقائها. ويُعد توسيع نطاق سيادة القانون من قضايا الحوكمة الأكثر إلحاحاً في هذا الصدد، وهو أحد أهم الأولويات بالنسبة للشعب الأفغاني، وكذلك أحد المجالات القليلة التي ما تزال حركة التمرد تتنافس فيها مع تقديم الحكومة للخدمات.

٣٠ - وقد أذى تحسن البيئة الأمنية الذي حققته القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات الأمن الوطنية الأفغانية في المراكز السكانية الرئيسية وما حولها إلى إيجاد فرص إضافية لتطوير الحوكمة المحلية. وقد تحسن التصور العام لقدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية وأحرز تقدم في العديد من مشاريع البنية التحتية. وفي نهاية آذار/مارس ٢٠١١، أظهر تقييم للمقاطعات الحرجة الرئيسية الـ ١٢٤ والمناطق محل الاهتمام أن ٥٣ في المائة من السكان يعيشون في مناطق تصنف بأن فيها "سلطة ناشئة" أو "سلطة كاملة" (بزيادة مقدارها ١٥ في المائة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠). وعلاوة على ذلك، ظلت الفترة المشمولة بالتقرير تشهد تطورات هامة في الحوكمة دون الوطنية، لا سيما في مقاطعتي هملند وقندهار. وأفادت مجالس الشورى المحلية عن تحسن ملحوظ في أداء حكام المقاطعات ورؤساء الشرطة والوسطاء. ورغم العجز الكبير الذي لا يزال قائماً، فمجالس شورى المقاطعات يحضرها

الآن عدد أكبر من السكان وبدأت حكومات المقاطعات تتلقى المزيد من موظفي الخدمة المدنية المدربين.

٣١ - وفي الأشهر الستة التي مرت على إنشاء الرئيس كرزاي للبرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج، ازداد نشاط إعادة الإدماج تدريجياً مدعوماً بإنشاء مؤسسات حكومية لتسهيل هذه العملية. ويشمل ذلك تشكيل المجلس الأعلى للسلام، وتأسيس الصندوق الاستئماني لإعادة الإدماج ومجالس السلام للمقاطعات، حيث تأسس الآن ٢٧ مجلساً وهناك ٧ مجالس قيد الإنشاء. واعتباراً من ٢ أيار/مايو التحق ١٥٩ ١ من المعاد إدماجهم رسمياً بعملية إعادة الإدماج وهناك نحو ٢٠٠٠ فرد يتوقع أن يعاد إدماجهم يمرون بمراحل مختلفة من تلك العملية. وبينما تتزايد احتمالات إعادة الإدماج، سيكون توفر مقومات استدامة الأمن وفرص العمل من بين أهم عناصر تشجيع إعادة الإدماج وضمان أن المتمردین السابقين لن يعودوا إلى القتال. ورغم أن هذه العملية تسير بقيادة أفغانية، فالقوة الدولية للمساعدة الأمنية تواصل دعم حكومة أفغانستان في بنائها لعملية تحقيق إعادة الإدماج على نطاق واسع. وفي ٢٦ آذار/مارس، قدمت القوة الدولية للمساعدة الأمنية الدعم إلى حكومة أفغانستان في استضافتها لأول مؤتمر دولي لإعادة الإدماج في كابل يشمل مسرح العمليات بأسره وقد سمح المؤتمر للقوة الدولية للمساعدة الأمنية وأصحاب المصلحة المدنيين والمسؤولين الأفغان بمناقشة مبادرات إعادة الإدماج في جميع أنحاء البلاد وأفضل سبل ضبط تزامن جهودهم المشتركة. وفي عام ٢٠١١، قامت حكومة أفغانستان أيضاً بمحاولات أكثر تضافراً للحد من الفساد في كل من الوزارات. وقدمت فرقة عمل الشفافية بقيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية الدعم إلى المبادرات الأفغانية لمكافحة الفساد التي تستهدف القضاء على شبكات المحسوبية.

٣٢ - ولا تزال هناك تحديات رئيسية ستظل تعيق التحسين المستمر والمستدام في الحوكمة. ومن النواحي المهمة انعدام الفعالية في قدرة حكومة أفغانستان على تنفيذ ميزانيتها واستمرار التزايدات مع بنك كابل التي تهدد القطاع المالي. ويتصل بذلك أيضاً التحسينات التي لا تزال ضرورية في مجال سيادة القانون إذا كانت الحكومة ووزارة العدل على وجه الخصوص ستوفران للشعب الأفغاني نظاماً مناسباً لتسوية المنازعات.

٣٣ - وفي سلسلة من الاجتماعات المعقودة خلال الفترة المشمولة بالتقرير شارك فيها كبير الممثلين المدنيين لمنظمة حلف شمال الأطلسي والدول المساهمة في أفرقة إعادة إعمار المقاطعات، جرى وضع مفهوم لتطور أفرقة إعادة إعمار المقاطعات يحدد الوضع النهائي لهذه الأفرقة. وقد ركز الاجتماع على وضع مفهوم لعملية التخطيط التي يجب القيام بها، واشتمل

على الحد الأدنى الكافي من متطلبات القدرات التي يجب على حكومة أفغانستان الوفاء بها للتمكن من الإلغاء التدريجي لأفرقة إعادة إعمار المقاطعات عند نهاية تنفيذ عملية الانتقال في عام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن تتم مناقشة هذا المفهوم في المؤتمر المتعلق بعملية الانتقال الذي تقوده أفغانستان.

التنمية

٣٤ - كان التقدم المحرز في مجال التنمية أبطأ من المكاسب المحققة على الصعيد الأمني. وعلى الرغم من ذلك، ظهر بعض التحسن الملحوظ نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية الذي حقته القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات الأمن الوطنية الأفغانية، ولا سيما في جنوب وجنوب غرب البلد. وتشمل النقاط الجديرة بالذكر في الفترة المشمولة بالتقرير ما يلي:

(أ) اختتمت بنجاح مبادرة قندهار للطاقة التي تدعمها القوة الدولية للمساعدة الأمنية في شباط/فبراير ٢٠١١. وهناك الآن مولدان، طاقة كل منهما ١٠ ميغاواط يقدمان قدرة إضافية للاستخدامات الصناعية في قندهار؛ وسيوفر ذلك عدداً كبيراً من الوظائف والفرص الاقتصادية، كما سيدعم المكاسب الأمنية الموحدة في هذه المنطقة الحرجة؛

(ب) في ٩ شباط/فبراير ٢٠١١، استضافت قندهار مؤتمر التنمية الإقليمي للجنوب الذي ضم عدداً من أصحاب المصلحة. بمن فيهم ممثلين عن قيادات ست مقاطعات؛ ووزارات تنفيذية مختلفة من كابل؛ والمديرية الأفغانية المستقلة لشؤون الحوكمة المحلية؛ والأمم المتحدة؛ والمجلس الأعلى للسلام؛ وعدد من السفارات الأجنبية؛ والقوة الدولية للمساعدة الأمنية. وكان من المحتمل أن تمنع الحالة الأمنية، قبل ستة أشهر فقط، انعقاد مثل هذا الاجتماع. وركز المؤتمر على تحسين الخدمات الأساسية، وعملية الانتقال والسلام، والتوجيهات المتعلقة بإعادة الإدماج؛

(ج) في آذار/مارس ٢٠١١، اكتمل إنشاء خط سكة حديدية بطول ٧٥ كيلومترا يربط بين معبر حيراتان الحدودي ومزار الشريف في مقاطعة بلخ. ويتوقع أن يوضع هذا الخط الحديدي قيد التشغيل بشكل كامل في أيار/مايو ٢٠١١، الأمر الذي سيزيد بدرجة كبيرة من حجم الشحن المار عبر الحدود بين أوزبكستان وأفغانستان؛

(د) لا يزال قطاع التعدين ينطوي على إمكانات عظيمة لتعزيز التنمية الاقتصادية. وبدعم من كيانات القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتمويل من الولايات المتحدة، تتابع حكومة أفغانستان جهودها لاجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي وتحسين البنية التحتية الداعمة وضمان السلامة في المناجم؛

(هـ) ازداد عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس بشكل مطّرد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووفقاً لوزارة التعليم الأفغانية، أُعيد فتح ٣١١ مدرسة من أصل ٦٧٣ كانت مغلقة سابقاً بفضل تحسن الوضع الأمني. بالإضافة لذلك، فقد ارتفع معدل الرضا عن التعليم بمقدار ٩ في المائة خلال العام الماضي.

٣٥ - ومرة أخرى جرى التركيز على الصلة القوية بين الأمن والحوكمة والتنمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويلزم اتخاذ خطوات متزامنة نحو الأمام في المجالات الثلاث جميعها لدعم عملية الانتقال إلى السلطات الأفغانية وتمكينها من الأخذ بزمام القيادة الأمنية في ٢٠١٤.